لدى بدء مناقشة البرلمان مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في موازنة هذا العام

وزير المالية يوضح النفقات التي يستهدفها الاعتماد الإضافي بالموازنة

صنعاء/ سبأ:

بدأ مجلس النواب أمس مناقشة مشروع القانون المقدم من الحكومة بشأن فتح اعتماد إضافي في الموازنة العامة للدولة للعام المالي الجاري 2007م في ضوء تقرير اللجنة المالية .

وأشارت النقاشات إلى أن الاعتماد الإضافي استهدف تغطية جملة من النفقات المستجدة ومنها مواجهة بعض الحتميات التي لا سبيل لتجنبها ومنها صرف إكرامية رمضان لموظفي الدولة في الجهازين المدني والعسكري بموجب توجيهات فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية وصرف طبيعة عمل للكادر التربوي للفترة سبتمبر / ديسمبر 2006م حيث المعتمد لعام 2007م وفي ضوء قرار مجلس الوزراء الذي حدد الصرف اعتباراً من سبتمبر 2006م ، وكذا صرف فارق نفقات تشغيل شركة صافر بواقع (5) خمسة ملايين دولار شهريا اعتبارا من يناير 2007م ودفع ضريبة المبيعات على المستوردات لمختلف الجهات وفوارق تنفيذ الاستراتيجية للمتقاعدين المدنيين الذين تزيد مرتباتهم عن عشرين ألف ريال، إلى جانب تكاليف الترافع في قضية التحكيم مع شركة هنت.

وبينت الملاحظات وردود الجانب الحكومي أن الاعتماد الإضافي للموازنة العامة استهدف التسوية الودية النهائية في القضية بين هيئة تطوير تهامة وشركة كوالافينو الكندية بمبلغ 2ر6 ملايين دولار وتنفيذ المرحلة الأولى لإمدادات الغاز لمحطة كهرباء مأرب ومديونية شركة صافر،طرف الشركة اليمنية للغاز، ودفع الفوائد المحلية الفارق بين المبلغ الفعلي والمتوقع لعام 2007م والمعتمد في الموازنة، وكذا دفع فارق بين المعتمد في موازنة 2007م والمنصرف الفعلي لمجلس النواب ومديونية وحدات الجهاز الإداري للدولة لمؤسسات (الكهرباء، المياه، والاتصالات) والالتزامات القائمة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي للفترة أغسطس / ديسمبر 2007م من قيمة المساعدات والرسوم الدراسية والكتب وتذاكر السفر للطلاب الدارسين في الخارج، ودفع فارق سعر الصرف لمرتبات المبعوثين بالخارج للربع الرابع 2007م على اعتمادات وزارة الخارجية، وكذا تكلفة المباني والأعمال الإنشائية لمختلف الجهات في منفذ حرض الحدودي، وتعويض اللجنة العليا للانتخابات لأحد الموردين بموجب تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وكذا تعويضات المنازل العشوائية بمنطقة فج عطان وتعويضات الأراضي في منطقة بيت بوس بأمانة العاصمة وتعويضات قاعة المؤتمرات غرب دار الرئاسة بصنعاء وتعويضات الأراضي الخاصة بمدينة الصالح الطبية وإنشاء دور للأيتام ومقابل نفقات تشغيل مشروع الجرف القاري وتكاليف سفينة الأبحاث للمسح البحري المرحلة الثانية التي سيتم تنفيذها في أكتوبر 2007م وبعض المستحقات لجامعة عدن ومصلحة شئون القبائل .

واوضحت المناقشات الاعتماد الإضافي أستهدف أيضا سداد الالتزامات القائمة على المشاريع الخدمية ، منها توريد وتركيب مواد شبكة الكهرباء في حضرموت، وسداد الالتزامات القائمة على المشاريع الخدمية لمحافظة تعز ، وكذا توريد وتركيب شبكة للمياه بمحافظة حضرموت من الالتزامات المتبقية من الاحتفالات بالعيد الخامس عشر للوحدة، والالتزامات على مشاريع التعليم الفني والتدريب المهني بحضرموت، والالتزامات على المشاريع الخدمية لأمانة العاصمة، وكذا الالتزامات على المشاريع الخدمية الاستثنائية لمحافظة أب، إلى جانب مشاريع لصندوق إعمار المناطق المتضررة بمحافظة صعدة ، واستهدف الاعتماد الإضافي كذلك الاستمرار في دعم المشتقات النفطية نتيجة لزيادة أسعار المشتقات النفطية عالمياً كما استهدف الاعتماد الإضافي تدشين عمل الهيئة العليا لمكافحة الفساد للفترة المتبقية من عام 2007م .

إلى ذلك أوضحت مناقشة أعضاء المجلس وتقرير اللجنة المالية، وكذا ردود وإيضاحات الجانب الحكومي أن الاعتماد الإضافي استهدف أيضاً مواصلة رفع جاهزية القوات المسلحة، حيث استلزم الأمر ضرورة الحفاظ على جاهزية القوات المسلحة ولتعويض بعض الآليات والمعدات والذخائر وذلك لمختلف فروع القوات المسلحة والطيران والدفاع الجوي ، بالإضافة إلى مواجهة مرتبات المجندين والذي تم إلحاقهم بالقوات المسلحة خلال الفترة الماضية وكذلك حتميات التنفيذ الفعلي وبموجب قرار مجلس الدفاع الأعلى في هذا الصدد، بالإضافة إلى فوارق الاستراتيجية للمتقاعدين ومواجهة مرتبات العائدين إلى القوات المسلحة.

كما استهدف الاعتماد الإضافي دعم الاستمرار في تطبيق خطة الانتشار الأمني لمواجهة مرتبات وغذاء وكساء ومهمات المجندين الجدد وقيمة الأعمال الإنشائية لخطة الانتشار الأمني المرحلة الخامسة وقيمة أرضية معسكر التدريب بذمار بالإضافة إلى مرتبات المتقاعدين الذين تقل معاشاتهم عن عشرين ألف ريال، وفوارق الاستراتيجية للمتقاعدين وتكاليف العائدين للخدمة.

وشمل الاعتماد الإضافي تفعيل قانون خدمة الدفاع الوطني لما تقتضيه المصلحة العامة ولأهمية تفعيل قانون خدمة الدفاع الوطني ، حيث تقرر البدء في استيعاب سبعين ألف طالب في القوات المسلحة والداخلية والأمن، وكذا عدد ثلاثين ألف طالبه لأداء الخدمة في وزارتي التربية والتعليم والصحة والسكان وذلك اعتبارًا من شهر نوفمبر 2007م.

وفي هذا الإطار أكد الجانب الحكومي في تبريراته المقدمة إلى المجلس أنه تم مواجهة التجاوزات الحتمية للضرورة القصوى، وفي إطار الإعتمادات المتاحة للموازنة العامة للدولة 2007م، وتم التقدم بمشروع الاعتماد الإضافي لتغطية التجاوزات القائمة والمتوقعة، حيث أعرب وزير المالية عن استعداده لتقديم أية إيضاحات أخرى يطلبها النواب فيما يتعلق بتنفيذ الميزانية والاعتماد الإضافي.

وكانت اللجنة المالية قد لاحظت في تقريرها المقدم إلى المجلس أنه من خلال قرار مجلس الوزراء رقم (380) لعام 2007م في فقرته رقم (2) بأنه سيتم مواجهة تنفيذ هذا الاعتماد في ضوء التنفيذ الفعلي للموازنة وذلك بالتنسيق مع محافظ البنك المركزي .

كما نصت المادة (2) من مشروع قانون بفتح الاعتماد الإضافي على أنه "سيزيد العجز بنفس الاعتماد الإضافي المطلوب " مما يعني أن العجز النقدي للموازنة العامة للعام الجاري 2007م والمقدر وفقاً لقانون ربط الموازنة بمبلغ 188 مليار و300 مليون ريال سيزيد بنفس مبلغ الاعتماد ليصبح إجمالي العجز المقدر لموازنة 2007 م واعتمادها الإضافي بإجمالي مبلغ وقدره 466 مليار 600 مليون ريال وشكل ما نسبته 11.6% من تقديرات الناتج المحلي الإجمالي .

وأفادت اللجنة المالية أنه بناءً على الردود المكتوبة المقدمة من محافظ البنك المركزي فإن تمويل عجز الموازنة العامة 2007م واعتمادها الإضافي سيتم من خلال الاقتراض المحلي ومن خلال أذون الخزانة وهي وسيلة غير تضخمية .

و أكدت مناقشات النواب على أهمية تفعيل الدور الرقابي على تنفيذ الموازنات العامة من خلال الآليات والوسائل الدستورية والقانونية، مجددة التأكيد كذلك على أن تكون الإعتمادات الإضافية في أضيق نطاق .

وقدرت آراء وملاحظات نواب الشعب تلك الشفافية والصراحة التي اتسمت بها ردود وزير المالية على استفسارات وملاحظات الأعضاء.

ومن المتوقع أن يصوت المجلس على مشروع القانون في جلسته القادمة.

في ختام ورشة العمل حول تحسين الأحياء العشوائية:

المشاركون في الورشة يثمنون توجيهات الرئيس بإنشاء مساكن للشباب

الورشة تتوصل إلى جملة من المعالجات لمشكلة المناطق العشوائية في المدن العربية

اختتمت صباح أمس في قاعة فندق الشيراتون بجولدمور فعاليات ورشة العمل الثانية حول (سبل تحسين الأحياء العشوائية في الإطار الوطني بإقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) التي احتضنتها عدن على مدى يومين بمشاركة باحثين ومتخصصين يمثلون المدن والبلديات والهيئات والوزارات والجامعات ومراكز الدراسات في اليمن ولبنان ومصر والأردن وقطر والسعودية.

عدن / وداد شبيلي : تصوير/ محمد عوض

ورفع المشاركون في ورشة العمل الإقليمية برقية لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية جاء فيها: (نحن المشاركون في ورشة العمل التدريبية الثانية حول سبل تحسين الأحياء العشوائية في الإطار الوطني بإقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المنعقدة في مدينة عدن العاصمة الاقتصادية والتجارية للجمهورية اليمنية خلال الفترة من 10 – 12 نوفمبر 2007م، نرفع لفخامتكم اسمى آيات التقدير والاحترام بما حظيت به الورشة تجسد رؤية فخامتكم في تحسين الأوضاع البيئية والمعيشية في الأحياء الشعبية.. ونثمن توجيهاتكم باعتماد (75) مليار ريال على مدى الاعوام الثلاثة القادمة لبناء مساكن للشباب باعتبار هذا الإجراء خطوة على الطريق الصحيح الذي ينسجم مع توجهات المدن العربية للحد من البناء العشوائي لكي تصبح مدننا العربية أكثر جمالاً وتطوراً بما يخدم استقرار المواطنين ويخدم الاستثمار والسياحة والتنمية.

فخامة الرئيس : نؤكد لكم بأننا وضعنا نصب أعيننا ومن خلال محاور هذا الملتقى وفي إطار من التعاون المشترك للعمل الجاد في تحقيق هدف الألفية (مدن بلا أحياء فقيرة بحلول العام 2020م) ليس فقط بالمدن اليمنية بل والعربية كافة.. نتمنى لفخامتكم مزيداً من النجاحات في مهامكم العظيمة ومواصلة تحقيق الانجازات التنموية على الأصعدة المختلفة تحت قيادتكم الحكيمة في وطنكم العربي الأصيل.

وصدر عن المشاركين في الورشة بيان ختامي وعدد من القرارات والتوصيات على ضرورة الالتزام بالمخططات العمرانية القائمة والإسراع في وضع المخططات التوجيهية الهيكلية للمدن التي لم يتم تخطيطها بعد.. بالإضافة إلى تحديد تعريف.

كما أوصت الورشة بتحديد تعريف متفق عليه للمناطق العشوائية ووضع أولويات لتطويرها وتحسينها عمرانياً وبيئياً واستيفاء كل السبل لذلك، وفي حالة تعذر التطوير يتم البحث عن بدائل مناسبة للارتقاء بهذه المناطق بالإضافة إلى توثيق المناطق العشوائية القائمة لحصرها، وضمان عدم تمددها وتوسعها أفقياً وعمودياً.

وأكدت التوصيات ضرورة إشراك الاختصاصيين المحليين من مختلف الاختصاصات العلمية ومؤسسات المجتمع المبني والمؤسسات غير الحكومية وبصورة رئيسية المواطنين المعنيين عند طرح أية خطة تتناول تنظيم وتحسين وتأهيل العشوائيات بالإضافة إلى ضرورة تفعيل ودعم وإعادة الدوره الكامل للبلديات خاصة في الدول التي ألقى دورها فيها لتمكينها من إيجاد الحلول المناسبة لمعالجة مشكلة العشوائيات وتأمين الدعم المادي والمعنوي والأمني الكامل وإعطائها صفة الغبطية القضائية الصارمة.

وفي مجال إعادة التوطين أوصى المشاركون بالورشة المؤسسات الحكومية أن تقوم بتأمين البديل المناسب قبل البدء بتنفيذ أي أعمال للهدم وتأمين التعويض العادل والاعتماد على الخبرات المحلية في تنفيذ وحدات سكنية ملائمة لهم مع الاستفادة من التجارب العربية والدولية بهذا الجانب مع الحفاظ على رأس المال الاجتماعي.

وشددت التوصيات على أهمية الحفاظ على البيئة وتحسينها في المناطق العشوائية القائمة من خلال تحديد مكامن المخاطر البيئية كأحواض معالجة الصرف الصحي وخدمات النظافة العامة والقمامة ومخاطر السيول ومن ثم تحديد درجة خطورتها وأولويات التعامل معها واقتراح الحلول البيئية من خلال آلية تجمع بين الإدارة المحلية والمتخصصين والسكان ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية وتوفير مصادر لتمويل مشروعات التحسين البيئي المقترحة، إلى جانب رفع الوعي البيئي لدى كافة قطاعات المجتمع.

وأكد المشاركون في الورشة على أهمية البعد الاجتماعي والثقافي في التكامل مع التجمعات العشوائية عن إعادة تأهيلها وكذا الحرص على دمج التجمعات العشوائية بعد تطويرها في نسيج المدينة والتركيز على الفئات المهمشة والأشد فقراً، وضرورة المتابعة والتقييم المستمر في كافة المراحل كأحد ضمانات الاستمرارية.

كما أكدوا على ضرورة تفعيل دور مجلس تخطيط المدن ومسؤولياته بما يمنع تفشي واستمرار البناء العشوائي ويسهم في جعل المدن أكثر تنظيماً وجمالاً وإلغاء أي قوانين وقرارات سابقة تجيز البسط على الأرض بصوره غير مشروعة.

وكان الأخ/ أحمد محمد الكحلاني محافظ عدن قد ألقى كلمة في الجلسة الختامية للورشة أشار فيها إلى أهمية أوراق العمل المقدمة للورشة والتي غطت المحاور الثلاثة بمكوناتها الأساسية والفرعية والمتصلة بتحسين العمرانية في المناطق العشوائية وإعادة توطين السكان خارج مناطقهم وإزالة مخاطر البيئة والتخفيف منها وتشييد مرافق المجتمع وإعادة تأهيلها.

وأكد أن القضاء على العشوائية لن تأتي الابتكاتف عليها مسؤولية أيادي الجميع بغض النظر عن المناسب والمسؤوليات، باعتبار أن الإرادة المشتركة هي التي ستمنع العشوائية والقانون يطبق على الجميع.

وأشار إلى أن هناك مشروع متكامل للقضاء على العشوائية يستند عن مخرجات هذه الورشة ويتبنى المشروع محافظة عدن مع أي جهة داعمة مثل المعهد العربي لإنماء المدن أو أي جهة أخرى حتى يتم العمل لمشروع متكامل لدراسة العشوائية القائمة وكيفية التكامل معها والتغلب عليها، مؤكداً أن نتائج هذه الورشة سيتم الاستفادة منها في إزالة العشوائيات بمحافظة عدن في ظل وجود تعاون مشترك وتبادل الخبرات المشتركة بين المدن.

كما ألقى الأخ/ عبدالكريم شائف الأمين العام للمجلس المحلي بمحافظة عدن، كلمة أكد فيها أن عملية القضاء على العشوائية ضمن الاتجاهات المستقبلية للسلطة المحلية للارتقاء بالمدينة إلى الأفضل مشيراً إلى أن ماتوصلت إليه الورشة من حلول ورؤى وأفكار سوف تسهم في مساعدة المحافظة في التخلص من مشكلات العشوائية.

الفعاليات السياسية والشعبية بعمران تبارك المبادرة الرئاسية وإجراءات منع حمل الأسلحة

عمران/سبأ:

أعلن المشاركون في المهرجان الجماهيري الموسع الذي نظم أمس بمحافظة عمران، بحضور المحافظ نعمان احمد دويد وضم رؤساء وأمناء عموم وأعضاء المجالس المحلية بالمحافظة والمديريات ومسؤولي المكاتب التنفيذية وحشد من ممثلي التنظيمات الحزبية والمنظمات الجماهيرية والعلماء والخطباء والمرشدين والشخصيات الاجتماعية والأكاديميين والسياسيين والمثقفين بالمحافظة، تأييدهم لمبادرة فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية بشأن الإصلاح السياسي نظرا لأهمية ماجاء فيها من مقترحات من شأنها تعزيز عجلة التنمية الشاملة وترسيخ النهج الديمقراطي وتوسيع المشاركة الشعبية عبر إنتهاج الحكم المحلي وكذا ضمان وصول المرأة إلى البرلمان وتوسيع مشاركتها في الحياة السياسية والعامة.

وبارك المشاركون في المهرجان الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بشأن منع التجول بالسلاح في جميع المدن الرئيسية بعموم المحافظات.

وشددوا على أهمية تكاتف جهود كافة الجهات الرسمية والشعبية والحزبية في القيام في سبيل النهوض بالوطن تنمويا وخدميا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.. وتحصين الوطن ضد المؤامرات والمكائد التي يحيكها أعداء اليمن في الداخل والخارج بهدف النيل من مقدرات الوطن وزعزعة أمنه واستقراره واستهداف وحدته المباركة.

وأثنت الفعاليات السياسية والإجتماعية وفضيلة المشائخ العلماء والأكاديميين وممثلي منظمات المجتمع المدني بالمحافظة، على مضامين وبنود المبادرة الرئاسية، لافتة إلى أن المبادرة جاءت في وقت مناسب لتواكب التحولات التي تشهدها اليمن، ومستوعبة للأهداف الوطنية المنشودة لتطوير النظام السياسي وتعزيز تجربة الحكم المحلي وترسيخ النظام الديمقراطي وتعزيز اللامركزية المالية والإدارية، مبينة أن إعلانها تأييد هذه المبادرة، ياتي إنعكاسا لإدراكها لأهمية الأهداف التي تنشدها المبادرة لتطوير النظام السياسي والديمقراطي في اليمن، وتجسيدا لحرص أبناء المحافظة بمختلف فئاتهم على مباركة التوجهات الوطنية الصادقة التي تضمنتها المبادرة لتحديث النظام السياسي وتقوية أسسه لينعم الشعب بوجود مؤسسات وطنية قوية ومتينة.

وأشارت إلى أن إخراج هذه المبادرة إلى النور وتطبيقها على أرض الواقع، سيحدث قفزة كبيرة في عملية الإصلاحات السياسية والديمقراطية من خلال اعتماد النظام الرئاسي بدلا عن النظام المختلط بين الرئاسي والبرلماني وتخفيض فترة الرئاسة إلى خمس سنوات وتطوير السلطة المحلية لتصبح حكم المحلي يتمتع بكامل الصلاحيات، واعتماد نظام الغرفتين التشريعيتين من خلال مجلس الشورى ومجلس النواب وتحديد مدتهما بأربع سنوات وكذا تعزيز مشاركة المرأة سياسيا بضمان حصولها على نسبة 15 في المائة من مقاعد البرلمان إلى جانب ضمان حيادية اللجنة العليا للانتخابات من خلال تشكيلها من قضاة يرشحهم مجلس القضاء الأعلى وفقا لمقتضى اتفاق المبادئ الموقع عليه بين الأحزاب السياسية.

ودعا ممثلو الفعاليات السياسية ومنظمات المجتمع المدني بالمحافظة في بيان صدر في ختام المهرجان، كافة القوى السياسية في الساحة اليمنية وكافة الشرائح الاجتماعية والمدنية إلى مناقشة ماجاء في المبادرة وإبداء الآراء بصورة جدية بما تملية المسؤولية على الجميع في إصلاح مختلف الأوضاع باعتبار ذلك مسؤولية كافة أبناء الوطن. . لافتة في هذا الصدد إلى أهمية التفاف الجميع حول هذه المبادرة الهامة وإثراءها بالآراء والملاحظات القيمة لإخراجها إلى حيز التطبيق العملي في أقرب وقت ممكن بما يخدم المصالح الوطنية العليا ويعزز مسيرة التنمية في الوطن .. معتبرة المبادرة بأنها تمثل أهم محاور الانطلاق نحو المستقبل بخطى ثابتة على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والديمقراطية في اليمن وبما يعزز من مشاركة كافة أبناء الوطن في إدارة عجلة التنمية لمامن شأنه تحقيق نمو واسع ومتسارع وضمان صنع غد أفضل ومستقبل مشرق وذلك ماتنشده المبادرة الرئاسية والبرنامج الإنتخابي لرئيس الجمهورية.

ونوهت القوى الشعبية والمدنية والسياسية بعمران بالإجراءات الحكومية السابقة والحالية المتخذة بهدف تخفيف العبء على المواطن لمواجهة ارتفاع الأسعار عالميا بدءاً من إعفاء المواد الغذائية الأساسية من الرسوم الجمركية والضريبية والحفاظ على استقرار سعر صرف العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية وكذا تكليف المؤسسة الاقتصادية باستيراد وتوفير المواد الغذائية والأساسية وبيعها للمواطنين بسعر التكلفة..بالإضافة إلى الإشراف والرقابة على الأسواق لضبط أي زيادات غير مبررة في الأسعار أو احتكار للسلع .

وتطرقت إلى الإجراءات التي تنفذها أجهزة الأمن حاليا لمنع ظاهرة حمل السلاح والتجول بها داخل المدن الرئيسة كمرحلة أولى ثم تليها المدن الثانوية .. مشيدة بالنتائج التي حققتها هذه الإجراءات لتخفيف معدلات الجريمة.

وشدد أبناء محافظة عمران وفعالياتها الشعبية والسياسية على ضرورة استمرار تعاون الجميع والتزامهم بإجراءات منع حمل السلاح وفقا لقانون تنظيم وحيازة الأسلحة، بما من شأنه خدمة التنمية وتعزيز الأمن والاستقرار وتقليص معدل الجريمة، معتبرين خلو المدن اليمنية من ظاهرة التجول بالأسلحة، صورة حضارية مشرقة وتعكس إرتفاع مستوى أبناء المجتمع اليمني بمخاطر إستمرار هذه الظاهرة وآثارها السلبية التي تنعكس على كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وعلى أمن واستقرار المجتمع فضلا عن دورها السلبي في إعاقة عملية الاستثمار والتنمية.

وتحدث في المهرجان محافظ المحافظة بكلمة أشاد فيها بتجاوب أبناء المحافظة لإنجاح الإجراءات الهادفة الحد من ظاهرة حمل السلاح والتجول بها في جميع المدن الرئيسية بالمحافظة وكذا موقف جميع الفعاليات السياسية والاجتماعية بالمحافظة المساند لجهود الدولة للقضاء على هذه الظاهر مايعكس مايتمتع به أبناء المحافظة من وعي وطني وإدراكهم لخطورة إستمرار هذه الظاهرة نظرا لمالها من آثار معيقة للتنمية والاستثمار، فضلا عن كونها عاملاً أساسياً لإرتفاع معدلات الجريمة .